



التاريخ: 2019/09/30

لليوم الخامس والسبعين على التوالي تتواصل جريمة اختطاف النائبة الليبية سهام
سرقية

اللواء خليفة حفتر والمليشيات التابعة له يتحملون المسؤولية عن عملية الاختطاف
الدول الداعمة لحفتر وعلى رأسها الإمارات، مصر، السعودية، وفرنسا مشاركة في
جرائمه في ليبيا

لليوم الخامس والسبعين على التوالي تتواصل جريمة اختطاف النائبة في البرلمان الليبي سهام سرقية
(55 عاما)، بعد قيام الأخيرة بنشر تصريحات تنتقد مليشيات حفتر وسياسته وممارساته داخل ليبيا
مطالبة بحقن الدماء.

وكانت النائبة في البرلمان الليبي سهام سرقية قد تعرضت للاختطاف من داخل منزلها في بنغازي
فجر الأربعاء 17 يوليو/تموز 2019 بعد أن اقتحم مسلحون منزلها وقاموا بالاعتداء على من في
المنزل بالضرب وإطلاق الرصاص الحي مما أدى إلى إصابة زوجها في عينه وساقه قبل أن يقوموا
باختطافها، ليظل مصيرها مجهولاً منذ ذلك الحين.



في أعقاب الهجوم كتب المسلحون كلمات على مدخل المنزل نصها "الجيش خط أحمر" و"أولياء الدم" وهي جماعة مسلحة مرتبطة بقوات خليفة حفتر ومتورطة في ارتكاب العديد من الجرائم في ليبيا، وأفاد شهود عيان أن السيارات التي أقلت المسلحين الذين نفذوا الهجوم تابعة للكتيبة 106، وهي إحدى أكبر اللوآت العسكرية التي يسيطر عليها حفتر، ويعتمد عليها في مهماته المختلفة، ويقودها نجله خالد و صدام.

وعلى الرغم من توافر العديد من الدلائل التي تؤكد تورط اللواء خليفة حفتر في تلك الجريمة عبر الميليشيات التابعة له، جاء الموقف الأممي هزيل للغاية عبر بيان صادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حوى كلمات عامة مرسلة تدين الجريمة ولا تشير إلى المسؤول عنها.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن اللواء خليفة حفتر يتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك الجريمة وغيرها من جرائم الاختطاف والاغتيال بغرض إرهاب كل معارضيه وإبعادهم عن العمل في الشأن العام ليتسنى له ممارسة جرائمه وانتهاكاته دون معارضة.

وتؤكد المنظمة على أن الدول الداعمة لحفتر وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والسعودية، وفرنسا مشاركة بشكل أساسي في كافة الجرائم التي يقترفها في ليبيا، فتلك الجرائم لم تكن لتستمر دون الدعم المادي والعسكري من تلك الدول.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تطالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيات المسلحة التابعة للجيش الوطني الليبي، ومحاسبة مرتكبيها وعلى رأسهم اللواء خليفة حفتر.



وتطالب المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة التدخل لكشف مصير النائبة سرقية و وضع حد للتدخل الإماراتي والمصري والسعودي والفرنسي الداعم لقوات حفتر والذي يزيد من انهيار ليبيا ويزيد عمليات الانتقام، ويؤثر سلبا على السلم والتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية ومساعي إقامة دولة قانون.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا